

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك قطر الإسلامي (QIB) للفترة (2006-2014)

د.عقبة عبداللاوي  
أ.آسيا قروي  
جامعة الوادي

الملخص :

استهدفت الدراسة تحليل مدى توليد صيغ التمويل الإسلامية للأرباح في بنك قطر الإسلامي، ولمعالجة هذه الإشكالية قمنا بمسح البيانات المالية للبنك محل الدراسة للفترة (2006-2013)، ومن ثم تحليلها إحصائياً ووصفياً وحساب المؤشرات المتعلقة بربحية وكفاءة الأداء المالي للبنك، وقد خلصنا إلى أن بنك قطر الإسلامي تتولد جلّ أرباحه من صيغة المراجحة والمساومات، وتشكّل الأرباح المتولدة من الصيغتين ما يتجاوز نسبة 50% من إجمالي الأرباح، ومن خلال تحليل مؤشرات ونسب الربحية التي تم قياسها خلصنا أن نسبة هامش الربح الأعلى تتأتى من الصيغ القائمة على الملكية من مشاركة ومضاربة، إلا أن البنك لم يولي أهمية لهذه الصيغ مقارنة بصيغة المراجحة، والتي تُخصّص لها نصف إجمالي موجودات التمويل، ويرجع تركّز عمليات التمويل في البنك ضمن صيغة المراجحة كونها صيغة أقل مخاطرة، وأسرع دوراناً للسيولة، وأكثر ضماناً بالنسبة للعملاء. الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، صيغ التمويل، مؤشرات الأداء المالي، توليد الأرباح.

Summary:

The study aimed to measure the generation of profits in Islamic modes of financing in Qatar Islamic Bank, and to resolve this problem, we surveyed the financial statements of the bank under study for the period (2006-2013), and then analyzed statistically and descriptive using the program M-Excel to calculate the indicators on the profitability and efficiency of the financial performance of the bank, we have concluded that Qatar Islamic Bank generated the bulk of its profits from Murabaha and bargaining formula, and constitute the profits generated from these formulas will exceed 50% of gross profit, and through the analysis of indicators and profitability ratios have been measured we have concluded that higher profit margin ratio derived from formulas based on ownership of Post and speculate, however the bank did not give the importance of these formulas compared with Murabaha, which have been allocated half of the total financing assets, due to focused financing operations in the bank within the Murabaha formula being less risky, faster a spin of liquidity and more safeguard for customers.

Keywords: Islamic banks, funding formulas, financial performance indicators, to generate profits.

تمهيد :

يرتكز الاقتصاد الإسلامي ضمن تأصيلاته النظرية وصيغته التطبيقية عن البحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتميمته، لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها. ومن أهم مداخل تقوية الأمة في المجال الاقتصادي خلق القيم المضافة في مجال الإنتاج، بما يُسهم في تحقيق توازن اقتصادي مبني على خصائص للاقتصاد الإسلامي من حرية اقتصادية، وجمع بين الروح والمادة، وازدواجية للملكية؛ ومرتكز على مبادئ المشاركة ووضوح الملكية وحرية التملك، والتوزيع العادل للدخل والثروة؛ ومحققاً لأهداف رئيسية من تلبية للحاجات، وتحقيق تطور الاقتصاد الحقيقي ونموه، بما يعكس على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية، مساهماً في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وفي سياق النظرية الاقتصادية فإن المنتجات السلعية والخدمية تُضخ في الاقتصاد نتيجة لمزج عوامل إنتاج أربعة، والتي من أهمها عامل رأس المال، وبما أن رأس المال الشخصي والعائلي غير كاف في كثير من الأحيان لتلبية متطلبات المشاريع الاستثمارية الجديدة أو لتوسعة الاستثمارات القائمة، كان لا بد من البحث عن مصادر تلي الاحتياجات التمويلية المختلفة. وفي النظام

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

الرأسمالي تضطلع البنوك التقليدية بوظيفة توفير الاحتياجات التمويلية باعتبارها وسيطا بين الوحدات ذات الفائض المالي والوحدات ذات العجز، إلا أن الأساس في عمليات الإقراض والاقتراض في البنوك التقليدية يرتكز على معدلات الفائدة الربوية. ولعقود من الزمن، ولأسباب عدة، لم تجد الدول الإسلامية مفرًا من التعامل وفقا لرؤية البنوك التقليدية وبالمنطق الذي يسوسها، فأحدث ذلك نوعاً من المفارقة بين ما يتطلبه واقع الاقتصاد والتنمية وما تمليه المعتقدات الإسلامية في مجال المال والاقتصاد والأعمال، كل هذا دفع أهل العلم والفقهاء إلى سبر أغوار الشريعة السمحاء من أجل التأصيل لفكرة البنوك شريطة أن تتعامل بمقتضيات الشرع. فظهرت البنوك الإسلامية كأحد الصيغ التطبيقية العملية المرتكزة على التأصيلات النظرية في حقل المعرفة للاقتصاد الإسلامي، في محاولة لتكون حلقة وصل وربط بين إشباع الحاجات المادية والحاجات الروحية لأفراد المجتمع، سعياً للمساهمة في حل بعض المشكلات التي تعاني منها الدول الإسلامية.

وعلى هذا الأساس تفردت المصارف الإسلامية بمجموعة من صيغ التمويل والاستثمار التي تُميز جانب استخدامات الأموال في ميزانيتها، والتي تقوم على أساس أهم قاعدتين في العمل المصرفي الإسلامي واللذان تقضيان بأن الغنم لا يتأتى إلا بتحمل الغرم، وأن الخراج لا يكون إلا بوجود الضمان؛ وهو الأمر الذي يدلّ على وجود اختلاف في طبيعة عمل المصارف الإسلامية عن نظيرتها التقليدية.

وعلى الرغم من تعدد صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من مشاركة ومضاربة ومساومة واستصناع وسلم ومزارعة ومساقاة وإجارة ومراحة... إلّا أنه ومن جانب التحليل الاقتصادي فإن ضمن هذه الصيغ ما يُسهم في تراكم رأس المال الثابت، ومنها ما يُسهم في زيادة التعبير في المخزون، ومنها ما يقوي تيار الطلب الاستهلاكي ضرورياً كان أم كمالياً، ومنها ما يُنمي قطاعات دون غيرها... وعلى ذلك وارتباطاً بالخصائص والمبادئ والأهداف التي يقوم عليها الاقتصاد وفقاً للرؤية الإسلامية، كان لزاماً على المصارف الإسلامية أن تنوع من أساليبها وصيغها في مجال التمويل والاستثمار تحقيقاً لمرتبجات الاقتصاد الإسلامي.

إشكالية الدراسة:

بين المرتكزات النظرية وواقع التطبيق، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تستهدف تقوية مركزها المالي من خلال تعظيم الأرباح، فإنه قد تتركز آليات التمويل ضمن صيغ على حساب صيغ أخرى، ارتباطاً بدرجات المخاطرة، وهوامش الربح، وسرعة دوران وتراكم السيولة. وعلى ذلك ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تتبع آليات التمويل والاستثمار وصيغته المختلفة ضمن بنك قطر الإسلامي من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى تساهم صيغ التمويل في توليد الأرباح في بنك قطر الإسلامي؟

وللإجابة على التساؤل السابق تُسلط الضوء حول أهم الصيغ المستخدمة ضمن عمليات التمويل والاستثمار في بنك قطر الإسلامي، اعتماداً على القوائم المالية التي تُعدّ مدخلات لعمليات التحليل المالي، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي. ولمعالجة إشكالية الدراسة قمنا بمسح البيانات المالية للبنك محل الدراسة للفترة (2006-2014)، ومن ثم تحليلها إحصائياً ووصفياً لقياس مجموعة من مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي من مثل مؤشر الربحية على اعتبار أنه من أهم المؤشرات التي تُخدم السياق الخاص بالدراسة، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات مثل نسبة الهامش والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين.

أولاً. العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق:

1. دراسة زياد عبد الحليم الذبية (2011)<sup>1</sup>: هدفت الدراسة إلى تحديد ماديّات تطبيق نظام الأداء المتوازن بأبعاده الأربعة (المالي، العميل، العمليات الداخلية، التعلم والنمو) وبما تحويه من مقاييس أداء، وفيما يتعلق بطبيعة العمل في المصارف التجارية

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

اليمنية". فاعتمد الباحث في تحليله للبيانات المجمعة من استبيان الموزع على عينة من مجتمع دراسته وكان حول "تقييم أداء الموظفين في المصارف التجارية" من خلال الأدوات التالية والمتمثلة في استخدام أساليب إحصائية و برمجية SPSS وكذلك معايير ومقاييس استراتيجية الأداء ولقد توصل في الأخير أن المصارف التجارية اليمنية تقوم بتطبيق النظام المتوازن الأداء بأبعاده الأربعة (المالي، العميل، العمليات الداخلية، التعلم والنمو)، وذلك من خلال مقاييس ومعايير استراتيجية الأداء لتكون قادرة على مواكبة التطورات العالمية.

2. دراسة عبد الرحمن حمود المشهداني، (2009)<sup>2</sup>: تناولت الدراسة بالتحليل علاقات الارتباط بين العائد المتحقق للبنوك الإسلامية، ومخاطر صيغ تمويلها، وأثر ذلك في مقاييس تقويم أدائها، واستهدف الباحث قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي للبنوك الأردنية للفترة 2000-2009، وذلك لزيادة الاهتمام بهذه المصارف خلال السنوات الأخيرة في ظل تحديات بيئة الصيرفة عموماً، وتعظيم عوائدها وتدني مخاطرها الناتجة عن تمويل صيغها الإسلامية. وهذا لعدم الاهتمام الكافي بقياس وتقويم العائد والمخاطر للبنوك الإسلامية إلا في عدد قليل من البحوث الفقهية والوصفية.

واستخدم الباحث مجموعة من أساليب ومؤشرات قياس الأداء الكلي للبنوك من صيغها التمويلية، والمتمثلة في مقاييس مالية وأخرى إحصائية تجسدت بالارتباط والإنحدار الخطي بين المتغيرات المدروسة. وقد توصل الباحث في آخر دراسته أن النتائج لم تظهر وجود علاقات إحصائية بمعاملات كبيرة بين عائد المصارف ومخاطر تمويلها.

3. دراسة أمارة محمد يحيى عاصي (2010)<sup>3</sup>: هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، حيث تمثلت الإشكالية في معرفة "مدى تأثير قواعد التمويل وهيكل الموارد والاستخدامات على أداء المصارف الإسلامية، وسبب توسع المصارف الإسلامية في تطبيق الصيغ التمويلية والاستثمارية على حساب صيغ التمويل". حيث قامت الباحثة بدراسة تطبيقية أجرتها على القوائم المالية للبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، وذلك من خلال المراقبة المالية لنشاطه ووصول لتحديد طبيعة العلاقة بين هيكل الموارد وهيكل الاستخدامات، والعلاقة بين درجة تنوع استثمارات المصرف ودرجة المخاطرة. وبعد التحليل المالي الذي أجرته الباحثة للقوائم المالية للبنك توصلت إلى أن الأصول المالية تنمو بمعدلات متضاعفة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما يشير إلى أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) قادر على توليد تدفقات نقدية مستقبلية، وأنه يتمتع بكفاءة عالية في الأداء المالي، كما لاحظت أن مصادر الأموال في تزايد مستمر (حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الجارية للعملاء)، مما يعني أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) يحتل مكانة مرموقة في سوق المصرفية الأردنية، وأنه يكتسب ثقة المودعين فيه بدليل قيامه باستمرار بجذب الودائع وتنميتها. كما تشير نسبة الأصول إلى الخصوم إلى وجود توازن نسبي بينهما، أي أن المصرف الإسلامي (محل الدراسة) قادر على تغطية (الخصوم) من خلال (الأصول). وأن نسبة العائد على حقوق الملكية في تزايد مستمر للمصرف الإسلامي (محل الدراسة)، مما يدل إلتباع المصرف استراتيجية تعظيم حقوق الملكية، الأمر الذي يشير إلى تحقيق أهداف أصحاب حقوق الملكية.

4. دراسة الحميد محمد المطيري (2012)<sup>4</sup>: تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على أثر دوران العاملين على الأداء المالي في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية. حيث كان هدف هذه الدراسة بالإضافة إلى التعرف على مدى وجود فروقات في تأثير دوران العاملين على الأداء المالي في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية وهذا حسب حجم وخبرة المصرف. حيث قام الباحث بمعالجة إشكاليته بتوزيع استبانة على مجموعة من المصارف مكونة من 25 استبانة لكل مصرف من أصل 100 استبيان موجهة لجميع الإداريين والمحاسبين العاملين في هذه المصارف، وللوصول إلى النتائج استخدم الباحث في تحليله للبيانات برنامج SPSS، وتم اختبار الفرضيات من خلال استخدام اختبار الانحدار البسيط واختبار 2Way ANOVA. وفي الأخير توصل الباحث إلى وجود

### صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

تأثير ذو دلالة إحصائية لدوران العاملين على الأداء المالي في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية. أي أنه في ظل زيادة دوران العاملين يؤدي ذلك إلى نقص كفاءة العاملين في المصارف وهذا سوف ينعكس على أدائها وعلى جودة الخدمة المقدمة فيها. ويبيّن أنه لا توجد فروقات في تأثير دوران العاملين على الأداء المالي في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية، ويُعزى ذلك إلى حجم المصرف (مقاساً بعدد العاملين) وخبرة المصرف، وكما بين أن المصارف الإسلامية الكويتية تركز على استخدام الأساليب العلمية المناسبة لتحديد احتياجاتها من كفاءات البشرية بهدف تقليل نسبة دوران العاملين فيها.

5. دراسة رتيبة بركبية (2014)<sup>5</sup>: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء في البنوك التقليدية والإسلامية بطريقة العائد والمخاطرة، وتبسيط الضوء على أهم المؤشرات وكيفية حساب وتقييم أداء البنكين والمقارنة بينهما. وتعتبر عملية تقييم الأداء المقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح البنوك التقليدية والإسلامية في وظيفتها المالية، مستعملين في ذلك مؤشرات العائد والمخاطرة المتعامل بها في كل البنوك التقليدية والإسلامية. وعليه قامت الباحثة بمعالجة الإشكالية الآتية: كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التقليدية والإسلامية بطريقة العائد و المخاطرة؟ وكيف يمكن المقارنة بين الصنفين من حيث الطريقة و النتائج؟، وتوصلت في الأخير إلى أن الإدارة الجيدة للتكاليف تؤدي إلى الرفع من هامش الربح، وطريقة العائد والمخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية، وساهم التنوع في آليات تمويل في بنك البركة الجزائري إلى ربحية ومخاطر مقبولة، وأن نشاط هذا الأخير في بيئة تقليدية مكنته من محاولة تعديل مؤشرات العائد والمخاطر وتطبيقاتها ضمن مجال عمل البنك.

6. دراسة عمر محمد فهد شيخ عثمان (2009)<sup>6</sup>: هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات، وقد شملت عينة الدراسة مجموعة متساوية من المصارف التقليدية والإسلامية في الأردن من سنة 2000 إلى 2008، وقد تم جمع بيانات الدراسة اعتماداً على المصادر الثانوية وتحليل القوائم المالية للمصارف، وتمثلت إشكالية الدراسة في معرفة إلى أي مدى تقوم المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية بإدارة الموجودات/المطلوبات لديها بالشكل الأمثل من حيث الحصول على التمويل المناسب حجمًا ونوعًا، والاستثمار ائتمانيًا وتمويليًا لتحقيق العائد المناسب وفق مستوى المخاطر الاستثمارية المرغوبة، مع التحوط لسيولة نقدية ملائمة لمتطلبات سحبات العملاء. حيث توصل إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بين المصارف التقليدية والإسلامية ودرجة المخاطرة لدى المصارف الإسلامية ضعيفة مقارنة بالمصارف التقليدية.

7. دراسة أحمد ياسين محمد الجعافرة (2012)<sup>7</sup>: تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، ومعرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية، وأهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية التي تواجهها، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم التعرف على قدرة العميل على السداد من خلال استخدام النسب المالية التقليدية والمتعارف عليها عند القيام في تحليل الائتماني للمركز المالي لطالبي التسهيلات. ولمعالجة هذا الإشكال اعتمد الباحث على البيانات التي جمعت من خلال الاستبانة التي تم توزيعها على ثلاث مصارف إسلامية أردنية، وذلك من أجل معرفة مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية، ولمعالجتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS. وقد توصل في الأخير إلى أن القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية تتخذ بطريقة صحيحة وأن إجراءاتها قديمة وتحتاج إلى تطوير وتحديث، كما توصل إلى

### صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

أن النسب المالية التي يستخدمها المصرف أثرت على اتخاذ القرارات التمويلية لديها وبين وضع نجاحها مقارنة بإجمالي عدد القرارات .

8. دراسة شوقي بورقبة<sup>8</sup>: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بطريقة CAMELS وجوانب الاستفادة العملية في مجالات الأداء، ومدى ملاءمتها في تقييم أداء البنوك الإسلامية، ولمعالجة هذه الإشكالية اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن وذلك من خلال تقييم أداء البنوك بالاعتماد على أغلب الوسائل والأدوات والطرق الحديثة والمتطورة وأهمها طريقة CAMELS. حيث توصل الباحث إلى أن هذه طريقة تتضمن عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب، مع أن آليات تطبيقها في المصارف الإسلامية نفسها في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في المصارف الإسلامية. ويمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثلة في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى SCAMELS. وضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى دعائم الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

9. دراسة أحمد حسين أحمد المشهراوي (2003)<sup>9</sup>: استهدفت الدراسة مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين في تمويل التنمية الاقتصادية باعتبارها ظاهرة مصرفية جديدة في العمل المصرفي في فلسطين، وللوصول إلى هذا الهدف قام الباحث باستخدام التحليل المالي، والنسب المئوية لبيانات الميزانية المجمعة لهذه المصارف. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث: أن موجودات وودائع وتوظيفات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على الرغم من نموها بمعدلات مرتفعة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما أن أغلب توظيفاتها يتم بأسلوب المراجحة للآمر بالشراء، وأن القطاع التجاري يحتل أعلى سلم لأولوياته التمويلية، بينما يقع القطاع الزراعي في أدنى درجات سلم هذه الأولويات، وساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسب هامشية في كل من الناتج المحلي الإجمالي و في القوى العاملة في فلسطين، ويعتبر عدم الاستقرار السياسي بصفة عامة، واندلاع انتفاضة الأقصى في فلسطين، من أقوى الأسباب التي أدت إلى إحجام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين عن فتح فروع جديدة.

10. دراسة عبد اللطيف طيبي (2009)<sup>10</sup>: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حقيقة التمويل الإسلامي ومدى مساهمة بعض المخاطر الكلية ومؤشرات العوائد في تفسير المناهج التمويلية المعتمدة بنك البركة الجزائري، والعلاقة بين التمويلات الممنوحة من بنك البركة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ومؤشرات العوائد فيه، ولمعالجة هذه الإشكالية استخدم الباحث أدوات مختلفة كبرنامج اكسل (MS. Excel) والبرنامج الإحصائي إيفيوز (Eviews) في بناء النموذج والمساعدة في تحليل وبيان الارتباطات بين مجموعة المتغيرات محل الدراسة. وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها أن عملية التمويل الإسلامي تتم وفق مناهج مقبولة شرعا تسعى لتحقيق عوائد مباحة والمساهمة في تحقيق الاستقرار والرخاء الاجتماعي، وأن البنوك الإسلامية تقوم على ركيزتين؛ أولاهما فنية وتمثل في الوساطة بين المدخرين والمستثمرين، والثانية شرعية بتطبيق أحكام الشرع في العمل المصرفي والمتمثلة في المنهيات والمأمورات والمباحات. كما وضح أن هامش الربح في بنك البركة الجزائري يعكس المستوى الجيد لكفاءة إدارة البنك في قياس مستويات الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب، وأن الإيرادات الإجمالية للبنك ولكل صيغة تفسر بدرجة عالية التمويلات المعتمدة بالبنك إضافة إلى مؤشرات الرفع المالي والذي كان له تفسير لجل هذه

المتغيرات التابعة إضافة إلى هامش الربح والذي يعكس مستوى الأداء الذي كان له تفسير عال لغالبية المتغيرات التابعة.

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

أما دراستنا والموسومة ب: صيغ التمويل وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية، فستركز الضوء حول أهم الصيغ المستخدمة ضمن عمليات التمويل والاستثمار في بنك قطر الإسلامي، اعتماداً على القوائم المالية التي تعد مدخلات لعمليات التحليل المالي، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المحاسبي، وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من مؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي من مثل مؤشر الربحية على اعتبار أنه من أهم المؤشرات الذي يخدم السياق الخاص بالدراسة، إضافة إلى مجموعة من المؤشرات مثل نسبة الهامش والعائد على الأصول و العائد على حقوق المساهمين. كل ذلك من أجل تحديد أياً من الصيغ أكثر توليداً للأرباح، وأياً منها الأكثر استخداماً في عمليات البنك، ومن ثم نخلص تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات على ضوء والنتائج التي تم التوصل إليها .

ثانياً. الطريقة والأدوات

سننطلق في هذا الجزء من الدراسة إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، طريقة جمع البيانات ومن ثم تحديد أهم متغيرات الدراسة.

### 1. مجتمع الدراسة " بنك قطر الإسلامي":

تتمثل مجتمع الدراسة في بنك قطر الإسلامي والذي يُعتبر من المؤسسات المصرفية الإسلامية الرائدة في قطر، كما أن المصرف يولي أهمية فيما تعلق بالإفصاح عن نشاطه ومركزه المالي من خلال التقارير المالية السنوية التي يُصدرها، وهو ما يُسهل عملنا في الشق المتعلق بالدراسة الميدانية.

ويملك مصرف قطر الإسلامي رؤية واستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى، وينظر لمخيطه الإقليمي والعالمي كوحدة متكاملة، من منطلق أن عصر العولمة المالية لم يعد فيه مكان لمصرف ينكفي على الداخل. ولهذا فإن المصرف يتبنى استراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي ويتولى المصرف رئاسة مجالس إدارات هذه البيوت التمويلية حرصاً على تطبيق المفاهيم والضوابط الشرعية الإسلامية التي يطبقها باعتباره الشركة الأم.

### 2. أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في مصرف قطر الإسلامي:<sup>11</sup>

نشأ المصرف منذ التأسيس على أنه مصرف إسلامي يعتمد الصيغ والأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولهذا يعتبر المصرف من السباقين في تطوير منتجات وبرامج مبتكرة تلبي احتياجات العملاء ومتوافقة مع الشريعة.

#### 1.2 بيع المساومة:

ويتمثل بيع المساومة في طلب العميل من المصرف أن يشتري سلعة معينة، يشتريها المصرف من طرف ثالث بسعر لا دخل للعميل بتحديدده، وبربح لا يعلمه العميل تبعاً لذلك، ويكون للعميل الحق في قبول السلعة أو رفضها بعد تملك المصرف لها، فإذا قبل العميل البضاعة يقوم بتسديد قيمتها للمصرف بالأقساط على النحو الذي يتفق عليه، ويقوم المصرف بتطبيق بيع المساومة على السلع التي يتم اقتناؤها من السوق المحلي.

## 2.2 بيع المراجيح

يوفر المصرف لعملائه خدمة إصدار اعتمادات المراجيح التي تمكن العميل من الحصول على بعض السلع والأجهزة والمعدات من الخارج، ويتم ذلك من خلال تقديم العميل طلباً للمصرف لاستيراد سلعة ما مبيناً وصفها وكميتها وسعرها، فيقوم المصرف باستيرادها لنفسه من الخارج على أن يبيعها للعميل بعد وصولها بسعر تكلفتها مع زيادة ربح يتم الاتفاق عليه.

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

## 3.2 الاستصناع

يتمثل أسلوب الاستصناع في قيام المصرف بالتعاقد مع العميل (المستصنع) على القيام بتنفيذ مشروع معين. وتحمل جميع التكاليف من الخامات والأجور ثم تسليمه كاملا إلى العميل بمبلغ محدد وفي تاريخ معين، وحيث لا يملك المصرف حاليا شركة مقاولات فإنه يقوم بالتعاقد على تنفيذ المشروع مع شركة أو أكثر من شركات المقاولات.

## 4.2 الاستثمار

يقوم المصرف بتنفيذ العديد من عقود المضاربة التي تغطي احتياجات استثمارية مختلفة في مجال استيراد البضائع أو تمويل المناقصات أو غيرها.

## 5.2 الاستثمار

يعتبر نظام الاستثمار بالمشاركة المميز الرئيسي للمصرف الإسلامي عن البنوك التقليدية الأخرى، ويقوم هذا النوع من الاستثمار على أساس تقديم المصرف حصته من المال الذي يطلبه بقصد إنشاء مشروع مشترك أو شراء بضاعة وبيعها حيث يشارك المصرف في النتائج المحتملة (ربحا أو خسارة) في ضوء قواعد توزيعية شرعية يتفق عليها مسبقا.

## 6.2 الإجارة:

يقوم المصرف بشراء الأعيان أو حصص منها ثم تأجيرها للغير، وهذه الأعيان مثل العقارات والمعدات أو الأجهزة المتنوعة، ويتم ذلك بعد دراسة الجدوى والتأكد من ربحيتها وموافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

## 3. متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات:

## 1.3 متغيرات الدراسة: فيما يلي يُبين الجدول الموالي المتغيرات الرئيسية للدراسة

## تحديد متغيرات دراسة معدلات الفائدة

المتغير	المتغيرات المستقلة
صافي إيرادات صيغة المراجعة	يتم تحقيق الربح من معاملات المراجعة عندما يكون الدخل قابلا للتحديد تعاقديا، ويُمكن تحديد مبلغه عند بدء المعاملة. ويتم تحقيق هذا الدخل على أساس التناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. عندما يكون دخل العقد غير قابل للتحديد ولا يُمكن تحديد مبلغه يتم الاعتراف به عندما يكون التحقق مؤكدا على نحو معقول أو عند تحققه فعليا. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.
صافي إيرادات صيغة الإجارة	يتم تحقيق الإيراد من الإجارة على أساس التناسب الزمني على مدى فترة الإجارة. يتم استبعاد الدخل من الحسابات المتعثرة من بيان الدخل الموحد.
صافي إيرادات صيغة الاستصناع	يتم تحقيق الإيراد وهامش الربح في بيان الدخل الموحد للمجموعة وفقا لطريقة نسبة الإنجاز أو طريقة المقاول المنتهية مع الأخذ في الاعتبار الفرق بين إجمالي الإيرادات (سعر الشراء النقدي) والتكاليف التقديرية للمجموعة. بمجرد أن تُصبح الخسائر على عقود الاستصناع متوقعة تقوم المجموعة بالاعتراف بتلك الخسائر.
صافي إيرادات صيغة المضاربة	يتم تحقيق إيراد تمويل المضاربة عندما يحين الحق في استلام الدفعات أو عند توزيع المضاربة. بينما يتم تحميل الخسائر على بيان الدخل الموحد عند الإعلان عن ذلك من جانب المضارب. في حالة خسارة رأس المال قبل البدء في الأعمال دون وجود إهمال أو تقصير من قبل المضارب يتم عندئذ خصم الخسائر من رأس مال المضاربة وتعامل كخسارة للمجموعة.
موجودات التمويل الكلية	قيم موجودات التمويل التي تشمل الصيغ أو أدوات التمويل الإسلامية المعتمدة في البنك، وتتنوع إجمالي موجودات التمويل بين الصيغ الآتية: المراجعة والمساهمة والمشاركة والإجارة والاستصناع وبعض الصيغ الأخرى. ويتم إثبات قيمة موجودات التمويل بتكلفتها الإجمالية لصيغ التمويل ناقص مخصصات خسائر الانخفاض في

## صوغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

القيمة وأرباح المعلقة والمؤجلة إن وجدت.	
موجودات التمويل لصيغة المراجعة وأهدافه	وهي الجزء المخصص من قيم موجودات التمويل لصيغة المراجعة المعتمدة في البنك بحسب استراتيجية البنك
موجودات التمويل لصيغة الإجارة المنتهية بالتملك وأهدافه	وهي الجزء المخصص من قيم موجودات التمويل لصيغة الإجارة المعتمدة في البنك بحسب استراتيجية البنك
موجودات التمويل لصيغة الاستصناع وأهدافه	وهي الجزء المخصص من قيم موجودات التمويل لصيغة الاستصناع المعتمدة في البنك بحسب استراتيجية البنك
موجودات التمويل لصيغة المضاربة وأهدافه	وهي الجزء المخصص من قيم موجودات التمويل لصيغة المضاربة المعتمدة في البنك بحسب استراتيجية البنك
الموجودات الكلية	وتحدر الإشارة أن موجودات البنك هي عبارة عن مجموع الأصول التي بحوزة البنك ملاءمة لسداد الديون، وتعدد طبيعتها ومصادرها، وهي موزعة على الأنواع الآتية: النقد الأرصدة لدى البنك المركزي والنقد لدى البنوك التجارية وموجودات التمويل والموجودات الثابتة وغير الملموسة والاستثمارات المالية والعقارية والاستثمارات لدى شركات زميلة والموجودات الثابتة وغير ملموسة.
معدل العائد على حقوق الملكية	يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، أما انخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال انخفاض الأرباح أو ارتفاع رأس المال، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لان هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.
معدل هامش صافي الربح	يمثل صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات، وهو يقيس مدى قدرة وكفاءة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب
معدل العائد على الموجودات	يُمثل صافي الربح على إجمالي الموجودات، ويعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية ولل كفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على تعريفات تقارير بنك قطر الإسلامي (QIB)

## 2.3 طريقة جمع البيانات والمعطيات المجمعة:

تم الارتكاز على التقارير المالية السنوية لمصرف قطر الإسلامي للفترة 2006-2014، وتضم التقارير المالية الموحدة والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد في نهاية كل سنة مالية، وبيان الدخل الموحد، وبيان التغير في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحدة وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة.

يتم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و"مشتقات الأدوات المالية" والاستثمارات العقارية التي يتم قياسها باستخدام القيمة العادلة.

ويتم عرض البيانات المالية الموحدة بالريال القطري وهي العملة المستخدمة في أنشطة البنك وفي عرض بياناته المالية. فيما عدا ما تم الإشارة إليه بخلاف ذلك في طيات التقارير المالية. وتم تقريب المعلومات المالية المعروضة بالريال القطري إلى أقرب ألف ريال.

ويمكن الاطلاع على التقارير من خلال الموقع الرسمي للمصرف: <http://www.qib.com.qa/ar/index.aspx>



## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

ثالثا. تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة

## 1. حساب وتحليل نسب الموجودات المالية لبنك قطر الإسلامي:

يمثل الجدول 2 تطور موجودات بنك قطر الإسلامي (QIB) للفترة (2006-2013)، وتصدر الإشارة أن موجودات البنك هي عبارة عن مجموع الأصول التي بحوزة البنك ملائمة لسداد الديون، وتتعدد طبيعتها ومصادرها، وهي موزعة على الأنواع الآتية: النقد الأرصدة لدى البنك المركزي والنقد لدى البنوك التجارية وموجودات التمويل والموجودات الثابتة وغير الملموسة والاستثمارات المالية والعقارية والاستثمارات لدى شركات زميلة والموجودات الثابتة وغير ملموسة.

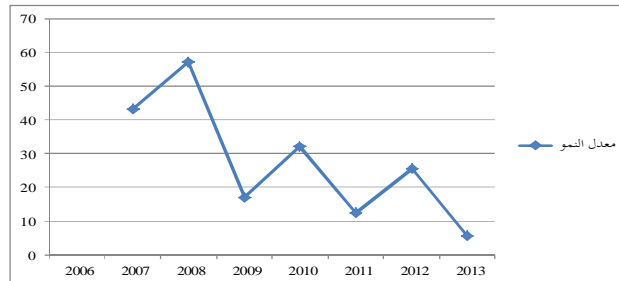
الجدول 1: معدل نمو الموجودات الإجمالية

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الموجودات الكلية	14888516	21335768	34695207	38993015	53430231	58274886	73192058	77354244
نسبة النمو		43,30	57,22	17,09	31,99	12,41	25,60	5,69

(ألف ريال قطري)

المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات المستخرجة من تقارير المالية للبنك (QIB) خلال الفترة (2006-2013) والمسجل من التقارير المالية للبنك أن قيمة الموجودات قد شهدت زيادة مطردة منذ سنة 2006 وإلى غاية 2013، وهو الأمر الملاحظ في كافة سنوات الدراسة، وتراوحت معدلات نمو الموجودات بين 57.22% كأعلى معدل وهي النسبة المسجلة العام 2008، وبنسبة 5.69% للعام 2013. والملاحظ أنه وخلال فترة الدراسة المرتسمة حدودها بين العامي 2006-2013 فإن موجودات البنك قد تضاعفت أربع مرات منذ 2013 مقارنة بالعام 2006. وللتفصيل أكثر في البيانات أعلاه، فقد بلغت الزيادة في عام 2012 مبلغا قدره 14917176 ألف ريال قطري في حين بلغت الموجودات لـ 2013 مبلغا قدر بـ 77354244 ألف ريال قطري. وتلاحظ أن موجودات البنك قد تضاعفت أربعة مرات سنة 2013 مقارنة بسنة 2006 والذي وصل معدل نموها 419.56%. وقد سجلت معدلات نمو الموجودات معدلات إيجابية لأغلب سنوات الدراسة وإن اختلف وزنها من عام إلى آخر. والذي وصل معدل النمو في سنة 2013 إلى 5.69% بعدما بلغ معدل النمو عام 2006 إلى 43.30%. وهو ما يؤشر على توسع أعمال البنك سواء في الشق الأفقي أو الرأسي، كما يؤشر كذلك على تنامي ثقة المستثمرين والمساهمين والمشاركين.

الشكل 1: معدل نمو إجمالي الموجودات



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول 2

ومن خلال التدقيق في تطور موجودات البنك في بعض السنوات ومن خلال الشكل 1، فإننا نثير بعض الملاحظات منها: \* المسجل أنه وخلال فترة الدراسة فإن معدلات نمو الموجودات كانت إيجابية، بمعنى أن هناك توسعا في أعمال المصرف، على الرغم من اختلاف ماديات هذا التوسع بحسب السنوات؛

## صوغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

\* الملاحظ أن معدلات النمو قد شهدت أعلى نسبة سنة 2008 في حين تماوت معدلات النمو العام 2009، وعلى الرغم من أن النمو بقي إيجابيا، إلا أن هناك كبح لمعدلات النمو نتيجة لإفراغات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، وانتشارها عالميا، وما أفرزته من حالات إعسار مالي، ومشكلات في المنظومة المصرفية؛

\* قد يكون لحالات الملح الناتجة عن الأزمة المالية العالمية، وحالة الركود العالمي وكذا ارهاصات أزمة اليونان ومنطقة اليورو أثرا سلبيا على معدلات نمو موجودات البنك، وقد يكون هناك أثرا إيجابيا نتيجة لحالة تنامي الاهتمام بالعمل المصرف الإسلامي سواء على المستوى القطري أو العالمي. وهذه التحليلات تحتاج إلى دراسات قياسية تأخذ في الاعتبار مجموعة من المتغيرات التي لها أثر مباشر وغير مباشر لهذا التطور.

الجدول 3: نسبة مساهمة تكوين كل موجود في إجمالي الموجودات

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة نقد أرصدة لدى البنك المركزي	2,69	5,89	3,05	3,41	3,62	3,14	4,98	3,87
نسبة أرصدة لدة البنوك	25,81	15,77	18,98	22,67	23,98	12,64	11,97	8,21
نسبة إجمالي موجودات التمويل	56,75	62,31	63,31	65,52	65,10	58,10	66,50	68,42
نسبة استثمارات مالية	10,12	9,92	13,71	8,75	9,67	25,41	18,25	19,20
نسبة استثمارات في شركات زميلة	2,83	4,04	5,04	3,06	2,15	1,52	1,20	0,96

المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2006-2013).

تهدف من خلال الجدول 3 إلى تتبع مكونات موجودات البنك، بحسب طبيعتها، وأهميتها، والملاحظ أن هيكل الموجودات وفي أغلب السنوات يتكون أساسا من موجودات التمويل بوزن يتجاوز نصف الموجودات في أغلب سنوات فترة الدراسة، وقد بلغ أعلى نسبة مساهمة العام 2013 وقد بلغت 68.42%، وتتفاسم تكوين الموجودات في المرتبة الثانية أرصدة لدى البنوك والاستثمارات المالية، وهي السمة المتكررة في أغلب سنوات الدراسة.

نلاحظ أن هناك ارتفاعا كبيرا في نسب موجودات التمويل كمكون لإجمالي الموجودات مقارنة بالمكونات الأخرى والمتمثلة في النقديات والاستثمارات. كما نلاحظ أن هناك اختلافا في وزن مساهمة باقي أنواع الموجودات، وبمكنا تفسير ذلك أن البنك يعتمد على موجودات التمويل كعامل أساسي لتوليد الإيرادات. ففي ظل الزيادة في موجودات التمويل والتي بلغت عام 2007، 62.31%، في حين انخفضت مساهمة كل من الاستثمارات المالية والأرصدة لدى البنوك، وقد قدرت بمبلغ 3364522 ألف ريال قطري، ثم شهدت ارتفاع كل مكون من الموجودات خلال فترة 2007-2009 باستثناء استثمارات مالية التي انخفضت في 2009 بعدما ارتفعت في سنة 2008 بمعدل 13.71%. في حين أن الموجودات المثلثة في نقد وأرصدة لدى البنك المركزي فهي تمثل قيمة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به، وهو يختلف بحسب السياسة النقدية المنتهجة، فنلاحظ أن هناك زيادة في عام 2007 إلى مبلغ قدره 1256826 ألف ريال قطري انخفض في سنة 2008 بمعدل 3.05% ثم ارتفعت حتى وصل في سنة 2012 إلى 4.92%، وبعدها تراجع نسبة كل من إجمالي وصافي موجودات التمويل واستثمارات المالية والأرصدة لدى البنك ارتفعت نسبة الاستثمارات المالية والتي قدرت بـ 25.41%، وهذا يفسر أن البنك خلال سنة 2010 و2012 يعتمد في تمويله على الاستثمارات المالية بعد تراجع نسبة موجودات التمويل وأعلى نسبة حققت وهي في عام 2013 لموجودات

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

التمويل وذلك لاعتماد البنك على صيغة المراجعة والمساومة والتي قدر مبلغها في نفس العام 2013 إلى 38832944 ألف ريال قطري وهو أكبر مبلغ مقارنة بالصيغ الأخرى خلال الفترة 2006-2013.

الجدول 4: قيم موجودات التمويل

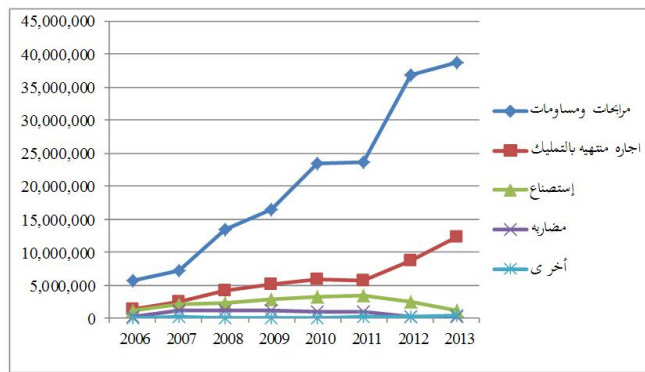
(ألف ريال قطري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الموجودات الكلية	14888516	21335768	34695207	38993015	53430231	58274886	73192058	77354244
مراجعات ومساومات	5689388	7250613	13365657	16475146	23536459	23547750	36919041	38832944
اجاره منتهي بالتملك	1284697	2415017	4281038	5180925	5902428	5671791	8736642	12332885
استصناع	1156874	2179905	2331742	2814637	3201113	3481987	2 432551	1228995
مضاربه	299578	1249150	1247665	1207930	1039987	915950	304423	197691
أخرى	19260	199249	8637	55667	66308	242200	279957	335147
اجمالي موجودات التمويل	8449797	13293934	21234739	25734305	33746295	33859678	48672614	52927662
ناقص: ربح مؤجل	997870	1332330	2134871	2802578	4031137	3901183	5042434	5324634
مخصص انخفاض القيمة	275845	269966	221611	248232	297809	310745	460095	425317
أرباح معلقة	20075	12556	12362	16013	65576	51880	32751	38245
صافي موجودات التمويل	7156007	11679082	18865895	22667482	29351773	29595870	43137334	47139466

المصدر: قيم مستخرجة من تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2006-2013)

يمثل الجدول أعلاه قيم موجودات التمويل التي تشمل الصيغ أو أدوات التمويل الإسلامية المعتمدة في البنك، وتتنوع إجمالي موجودات التمويل بين الصيغ الآتية: المراجعة والمساومة والمشاركة والإجارة والاستصناع وبعض الصيغ الأخرى. ويتم إثبات قيمة موجودات التمويل بتكلفتها الإجمالية لصيغ التمويل ناقص مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة وأرباح المعلقة والمؤجلة إن وجدت. نلاحظ من الجدول أن قيمة موجودات التمويل في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة، وإن اختلف التركيز في الزيادة من صيغة إلى أخرى، وتباين في بعضها مقارنة ببعض الأخرى. والشكل الموالي يُعطي صورة أكثر وضوحاً عن التحليل السابق.

الشكل 2: قيم موجودات التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على معطيات الجدول 4.

نلاحظ من الشكل البياني أن مخصصات صيغ التمويل في تزايد مضطرب طيلة فترة الدراسة، ففي ظل الزيادة المركزة ضمن المراجعة والمساومات، يُسجل انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع وصيغ التمويل الأخرى، ففي عام 2008 شهدت زيادة لكل من المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك بقيمة 1336557 ألف ريال قطري ومبلغ قدره 4281038 ألف ريال قطري على التوالي، أما بالنسبة لصيغ التمويل الأخرى فقد بدأت في انخفاض عام 2008 حتى 2013 باستثناء الاستصناع الذي استمر في زيادة طفيفة حتى عام 2012 ليسجل انخفاضا في السنة الموالية بمبلغ قدره 1203556 ألف ريال قطري.

ومما سبق يمكننا أن نسجل مجموعة من الملاحظات منها:

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

\* تركز عمليات تمويل البنك وتمركزها ضمن صيغة المراجعة والمساومة والتي بلغت ضعفها إجمالي الصيغ الأخرى، وتليها صيغة الإجارة المنتهية بالتملك والاستصناع .

ويمكننا أن نستخلص التوجه العام للبنك الذي تركز من خلاله نشاطه ضمن الصيغ القائمة على المديونية أخذاً بعدة اعتبارات وتبريرات منها: لاعتبارها الصيغ الأكثر طلباً لتمويل الاستثمارات، والأنسب لتمويل رأس المال الثابت والتغير في المخزون، والمسهل لآليات التجارة الخارجية المحققة لاستيراد السلع الإنتاجية والأولية والنصف مصنعة. وقد يكون السبب الجهوري لهذا التوجه كون هذه الصيغ أكثر توليداً للأرباح، إضافة إلى سهولة التعامل، وقلة المخاطر التي قد تتخللها مقارنة بالصيغ الأخرى.

\* أما فيما يتعلق بكل من صيغة المشاركة والمضاربة، فالملاحظ أن البنك يُدرج صيغة المشاركة ضمن حسابات المضاربة، وقد لا تظهر صيغة المشاركة صريحة ضمن التقارير والقوائم المالية، إلا أنه ومن خلال تتبع لنشاطات البنك نلاحظ أن هناك عمليات تمويل بصيغة المشاركة قد تمت في مجموعة من السنوات، حيث بلغت قيمة صيغ المشاركة 22006 ألف ريال قطري و176 ألف ريال قطري لسنتي 2007 و2008 على التوالي. وهي مضمنة في القيمة الإجمالية لصيغة المضاربة التي بلغت قيمة 1249150، 1247665 ألف ريال قطري لنفس السنوات المشار إليها، بنسبة تكوين في إجمالي المضاربة بلغت 1.76% و 0.01% لسنتي 2007، و2008 على التوالي.

الجدول 5: توزيع موجودات التمويل على صيغ التمويل الإسلامي

السنوات	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
نسبة إجمالي موجودات التمويل	68,42	66,50	58,10	65,10	65,52	63,31	62,31	56,75
مراجعات ومساومات	73,37	75,85	69,54	69,75	64,02	62,94	54,54	67,33
إجارة منتهية بالتملك	23,30	17,95	16,75	17,49	20,13	20,16	18,17	15,20
استصناع	2,32	5,00	10,28	9,49	10,94	10,98	16,40	13,69
مضاربة	0,37	0,63	2,71	3,08	4,69	5,88	9,40	3,55
أخرى	0,63	0,58	0,72	0,20	0,22	0,04	1,50	0,23

المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2013-2006)

يمثل الجدول أعلاه، مساهمة كل نوع من موجودات صيغ التمويل الإسلامي في إجمالي موجودات التمويل، ومن خلاله نلاحظ أن نسبة موجودات التمويل في زيادة مستمرة عبر سنوات الدراسة، حيث تمثل نسب صيغة المراجعة والمساومات الرصيد الأكبر من الصيغ التمويل والذي يمثل 69.61% من إجمالي موجودات التمويل.

بعدما شهدت نسبة المراجعة انخفاض في عام 2007 بنسبة 54.54%، ارتفعت كل من النسب صيغ التمويل الأخرى، وفي عام 2008 شهدت انخفاض في صيغ التمويل بالمضاربة والاستصناع والصيغ الأخرى، وفي نفس العام نجد كل من صيغتي المراجعة والايجار المنتهية بالتملك شهدت زيادة مستمرة عبر السنوات حيث بلغت عام 2013 إلى 73.37% و 23.30% على التوالي، وقد تكون هذه الزيادة ناتجة عن الأزمة المالية للرهون العقارية، وكذلك عزوف المستثمرين للتمويل القصير الأجل خوفاً على أموالهم مما تسبب في انخفاض التمويل بالصيغ الأخرى، وهذا لا يعني أن البنوك الإسلامية لم تتضرر بالأزمة بل كانت أكثر عرضة للمخاطر وآثار الأزمة عن غيرها من البنوك التقليدية، فالبنوك القائمة على الشريعة الإسلامية تقوم بحفظ الأموال كعينات مما تأثر عليها القيمة السوقية في الأسواق العالمية في حالة الارتفاع أو الانخفاض والذي يعتمد على التمويل الطويل الأجل حيث بلغت أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة، 0.04% وذلك عام 2008 وتمثلت هذه الصيغة في صيغ التمويل الأخرى.

من التحليل السابق يُمكن أن نستخلص بعض النتائج حول بنك قطر الإسلامي خلال فترة الدراسة والمتمثلة في 2006-

2013:

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

إن القيم الموضحة ونسب المساهمة المبينة في الجدول 5، يُمكن أن تدعم بعض الانتقادات الموجهة للعمل المصرفي الإسلامي بشكل عام، كون كثير من البنوك الإسلامية انحرفت على أهم المبادئ والأهداف المتوخاة من قيامها، وعند تفحص التمويلات المتبعة على كثرة أنواعها فإن من المسجل تركّز عمليات التمويل في كثير من الأحيان وفي عديد المصارف ضمن عقود التمويل النقدي للأفراد والمؤسسات بـ«التورق» و«العينة» و«السلم المنظم» و«بيع الديون مع الحسم»، وغيرها من الصيغ التي تشترك في اعتماد الشكليات، وإن كانت هذه الصيغ غير مسجلة في البنك محل الدراسة إلا أن المؤشرات السابقة تثير انتقاداً عميقاً لسلوك البنك في عمليات التمويل كون تركّزها في صيغ المراجحة يثير مجموعة من التحفظات.

وبناء على المعطيات المالية السابقة يمكننا أن نركّز الآتي:

\* نلاحظ أن البنك محل الدراسة يعتمد على التمويل القصير الأجل لأنه أقل مخاطر من الصيغ الأخرى، وذلك التمويل بالمراجحة والإجارة المنتهية بالتملك وهي من الصيغ القائمة على المديونية؛

\* استهداف صفة الخلو عن المخاطر التي لا تنفك عن المعاملات الشرعية الحقيقية والتي تظهر أكثر وعمق ضمن المشاركة والمضاربة. وهذه الممارسة تخل بعنصر أساسي ضمن مبادئ الاقتصاد الإسلامي (مبدأ المشاركة، ومبدأ الغنم بالغرم)؛

\* على الرغم من تسليمنا بالرأي القائل بشرعية صيغ المراجحة نظرياً وتطبيقياً، إلا أن هذه الصيغ قد تخل بمبدأ مهم في الاقتصاد الإسلامي وهو أولوية التمويل للاستثمارات الحقيقية (المنتجة). كون عمليات المراجحة قد تنصرف في كثير من الأحيان وبنسب مركزة إلى تمويل عمليات الشراء للسلع الاستهلاكية الكمالية سواء كانت قصيرة أو متوسطة المدى. وهو ما يصرف جزء كبير من الأموال والموجودات عن المساهمة في النمو وتنمية الاقتصاد الوطني؛

\* إن صيغة المراجحة قد تتضمن وتؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، حيث أن اتجاه غالبية المراجحات إلى أنشطة اكتنازه أو لإشباع رغبات كمالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة التضخم ومعوّقات أمام الاستثمار الحقيقي.

وقد يُبرر هذا المنحى المنتهج من طرف البنك بحزمة من التبريرات نوردتها في ما يلي:

\* أن بنك قطر الإسلامي لديه رؤية واستراتيجية استثمارية واضحة وبعيدة المدى، ولهذا فإن البنك يتبنى استراتيجية للتوسع خارجياً عبر انتقاء مراكز إقليمية وعالمية لاستثماراته الخارجية بحيث يكون له حضور وتواجد عالمي.

\* قد نفسر الزيادة المرتفعة في صيغة كل من المراجحة والإجارة المنتهية بالتملك على أن هذه الصيغ أقل مخاطرة من الصيغ الأخرى، وهو الأمر الذي يسهم في حفظ مال المودعين ومن وضعوا ثقتهم في البنك، كما أن هذه الصيغ سهلة في استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط؛

\* أن هذه الصيغ سهلة الدراسة والتنفيذ مقارنة بأساليب التمويل الأخرى كالمضاربة والمشاركة... الخ

\* كون صيغة المراجحة تتميز بسرعة دوران رأس المال وتحقيق الربح وتغطية حاجات متعددة لعملاء المصرف؛

\* توجهات خطط التنمية في الاقتصاد القطري، والمشاريع المستقبلية، والتظاهرات العالمية المنجزة والمراد تنظيمها، وما تحتاجه من بنى تحتية وتجهيزات ... انعكست على أساليب عمل المصارف خاصة في الشق المتعلق بالإجارة والمراجحة، تناغماً مع السياسات المنتهجة، وتحقيقاً للمطالب الملحة.

2. تحليل إيرادات وقياس الأرباح المتولدة من صيغ التمويل:

من الجدول الموالي، نلاحظ أن قيم صافي إيرادات أنشطة التمويل في تزايد مضطرب خلال فترة الدراسة باستثناء بعض التراجع المسجل في سنتي 2011 و 2013، وشكّلت إيرادات المراجحة والمساومات 66% من صافي إيرادات أنشطة التمويل، في

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

حين توزعت باقي الإيرادات على أنماط الصيغ الأخرى ، والمسجل من خلال الأداء المالي للبنك تنامي الأرباح المتأتية من صيغة المراجحة والمساومات خلال فترة الدراسة باستثناء بعض التراجع المسجل في سنة 2011 و2013.

الجدول 6: قيمة إيرادات أنشطة التمويل

(ألف ريال قطري)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
صافي إيرادات أنشطة التمويل	626225	839109	1328065	1815866	1863299	1775466	2081360	2003201
إيرادات مراجحة ومساومات	412192	499114	770716	1040102	1256602	1106462	1524874	1499519
إيرادات استصناع	90790	123180	211769	368950	244874	291374	185250	14562
إيرادات مضاربات	44964	84603	99985	84879	86493	60613	47536	66432
إيرادات اجارة منتهية بالتملك	55534	132212	245595	321935	275330	317017	319779	415105
إيرادات أخرى							3921	7583

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2006-2013).

ويمكن القول أن نمو صافي إيرادات أنشطة التمويل خلال كامل فترة الدراسة ذو ارتباط قوي مع إيرادات المراجحة والمساومة، كما أن هذه الأخيرة هي التي تحكم اتجاه النمو إيرادات التمويل الصافية وعمقه، وهو ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول 7: نسب مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في توليد صافي أرباح التمويل

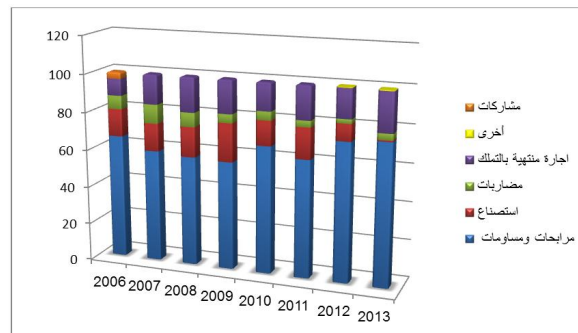
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مراجحة ومساومات	65,82	59,48	58,03	57,28	67,44	62,32	73,26	74,86
استصناع	14,50	14,68	15,95	20,32	13,14	16,41	8,90	0,73
مضاربات	7,18	10,08	7,53	4,67	4,64	3,41	2,28	3,32
اجارة منتهية بالتملك	8,87	15,76	18,49	17,73	14,78	17,86	15,36	20,72
أخرى	-	-	-	-	-	-	0,19	0,38

المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات المستخرجة من تقارير البنك (QIB) خلال الفترة (2006-2013).

يمثل الجدول أعلاه، مساهمة إيرادات كل صيغة من صيغ التمويل في تكوين صافي إيرادات أنشطة التمويل، ومن خلاله نستنتج أن الجزء الأكبر من أرباح التمويل تتولد من خلال التمويل بصيغة المراجحة، حيث بلغت أكبر نسبة مساهمة للمراجحة والمساومات بمعدل 74.86 % وذلك عام 2013، وتوزع النسبة الباقية بين الصيغ الأربعة الأخرى.

كما نسجل أن مساهمة صيغة المضاربة في توليد أرباح التمويل قد كانت الأقل مقارنة بباقي الصيغ الأخرى، لجانب من الاعتبار أن صيغتي المضاربة والمشاركة ذات معدلات مخاطرة أكبر، كما أنها من صيغ التمويل طويلة الأجل نسبيا مقارنة بباقي الصيغ.

الشكل 3: نسب مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في توليد صافي أرباح التمويل



المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على المعطيات الجدول رقم 7.

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

ومما سبق نلاحظ أن البنك قطر الإسلامي:

\* يعتمد على صيغتي المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك لكونها تساهم في توليد الأرباح، في حين نجده يتعامل بالصيغة المشاركة والصيغ الأخرى بنسبة قليلة جدا وهذا راجع لكون الصيغة الأولى أقل مخاطر وتمويل قصير الأجل وكذلك أكثر ربحية من غيره؛  
\* نلاحظ أن صيغة المشاركة لم تظهر خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2006 والتي كانت بنسبة منخفضة جداً وهذا لا يعني أن البنك لا يتعامل بها، ولكن قام بدمجها في صيغة المضاربة لكونهما متشابهتان ونسبها تكاد تكون منعدمة؛  
\* ونلاحظ أن أقل نسبة سجلت عامي 2012 و2013 لصيغ التمويل الأخرى، ورغم ضعف نسبة التمويل فيها إلا أنها تعتبر نشاط جديد بالنسبة للبنك وينتظر منه أرباح إضافية بالنسبة للصيغ الأخرى .

## الجدول 8: هامش الأرباح لصيغ التمويل الإسلامي

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
3,86	4,13	4,70	5,34	6,31	5,77	6,88	7,24	مراجعات ومساومات
3,37	3,66	5,59	4,66	6,21	5,74	5,47	4,32	إجارة منتهية بالتملك
1,18	7,62	8,37	7,65	13,11	9,08	5,65	7,85	استصناع
33,60	15,62	6,62	8,32	7,03	8,01	6,77	15,01	مضاربة
2,26	1,40							أخرى

المصدر: من احتساب الباحثين ارتكازاً على معطيات الجدول رقم: 4 و6.

ومن خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نسب هامش الربح المتولدة من إجمالي الأصول في تزايد مضطرب خلال فترة الدراسة، والمسجل أنه وعلى الرغم من انخفاض نسب ومعدلات النمو في الصيغ القائمة على الملكية إلا أنها أكثر هامش ربحية من الصيغ القائمة على المديونية، أما بالنسبة لصيغة المراجعة والإجارة فإن هامش الربح المتأتي منها أقل مقارنة بهامش الربح المتولد من صيغة المضاربة، الهوامش المسجلة لأعوام 2006، 2012 و2013.

مما سبق يُمكن التأشير أن الصيغ الأكثر عرضة للمخاطر هي الصيغ ذات هوامش ربح أعلى، وعلى ذلك كان من المفترض أن تساهم بنسب أعلى في توليد الأرباح في البنوك الإسلامية، إلا أن حالة التركز في عمل البنك وتمركزه حول صيغ المديونية حال دون مساهمة الصيغ القائمة على الملكية في توليد قدر أكبر من الأرباح على الرغم من هوامش الربح المتأينة منها.

## الجدول 9: معدل توليد الأرباح الإجمالية

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
4,06	4,24	4,60	4,54	6,11	7,62	7,94	10,22	معدل توليد الأرباح الإجمالية

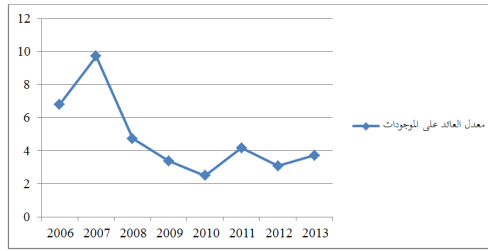
المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات الجداول السابقة.

يقيس هذه المعدل نسبة الأرباح الإجمالية إلى إجمالي الموجودات، أي مقابل كل ألف ريال قطري كم تتولد عليه من أرباح بالنسبة للموجودات، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة توليد الأرباح شهدت انخفاض في معدلات نموها وذلك خلال الفترة (2006-2013)، كما نلاحظ أن أكبر معدل لتوليد الأرباح قدره 10.22% سُجل خلال عام 2006، ثم انخفضت هذه النسبة لتبلغ خلال عام 2013 إلى 4.06%، ونلاحظ خلال الفترة من 2010 إلى 2013، أن معدلات توليد أرباح البنك تكاد تكون ثابتة، وذلك لعدم تغطية جميع التزاماتها مقارنة بالزيادة الفائقة في الأصول، وهذا راجع للسياسة المنتهجة من طرف البنك واعتماده على التمويل القصير الأجل (المراجعة والمساومة والإجارة ..) وهذا التمويل نسبة الأرباح فيه منخفضة مقارنة

### صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

بالتموليات الأخرى، ولكن البنك يتوسع في هذا النمط من التمويل لأنه أكثر أمان وضمناً بالنسبة للعملاء وهو السائد في أغلب البنوك الإسلامية .

الشكل 4: معدل العائد على الموجودات

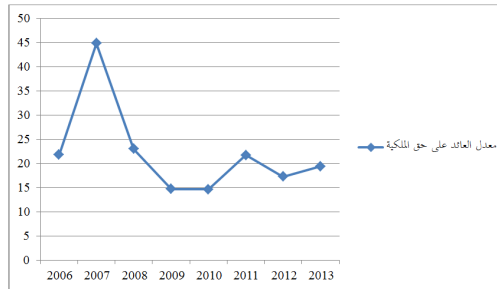


المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات الواردة في تقارير البنك للفترة 2006-2013.

يمثل هذا المؤشر صافي الربح إلى الموجودات، ويعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلّ على كفاءة البنك في استغلال أصوله.

نلاحظ من المنحنى السابق أن هناك تذبذب في معدلات العائد على الموجودات خلال الفترة 2007-2010 شهدت انخفاض مستمر في معدلات العائد والذي يُؤثّر على تراجع قدرة البنك على استغلال الموجودات.

الشكل 5: معدل العائد على حقوق الملكية

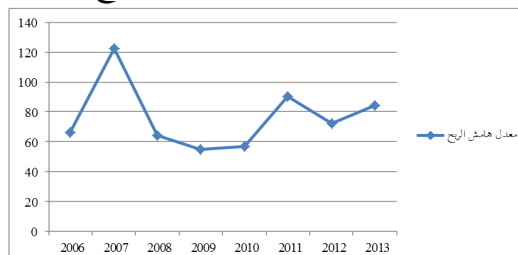


المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات الواردة في تقارير البنك للفترة 2006-2013.

يشير هذا المعدل إلى مقدار ربحية أموال والعائد مقابل استثمارها في المصرف ويتم إيجاد المعدل من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملكية (المساهمين).

من خلال الجدول سجلت سنة 2007 أعلى عائد للملكية مقارنة بباقي سنوات الدراسة، فقد انتقل معدل العائد من 21.74% خلال سنة 2006 إلى 44.84% العام 2007، وهو ما يدل على ارتفاع الأرباح مقارنة بالزيادة في رأس المال، ويُعزى هذا الأمر إلى زيادة صافي الربح، ثم انخفض معدل العائد مقارنة بسنة 2007 وهذا راجع لانخفاض في صافي الربح وزيادة في حقوق الملكية.

الشكل 6: معدل هامش صافي الربح



المصدر: من احتساب الباحثين بناءً على المعطيات الواردة في تقارير البنك للفترة 2006-2013.



### صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

يقيس معدل هامش صافي الربح مدى قدرة وكفاءة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب. نلاحظ من الشكل 5 أن معدل هامش الربح متذبذب خلال الفترة 2006-2013، وأفضل هامش صافي الربح سُجل سنة 2007 حيث بلغ 122.45% .

الخلاصة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المتمثلة أثر صيغ التمويل الإسلامي على توليد الأرباح في بنك قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2013، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

\* يُستخدم مؤشر الربحية لتقييم القدرة على توليد الأرباح باستخدام مجموعة من النسب مثل الهامش والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين، وهامش الربح، وهذه المؤشرات تقيس كفاءة البنك في استغلال الموارد استغلالاً أمثل وذلك من أجل تحقيق الأرباح. وقد وضّحت لنا مؤشرات العائد أن صيغ التمويل لها أثر على نسب هامش توليد الأرباح في بنك قطر الإسلامي.

\* التوجه العام لبنك قطر الإسلامي يتوضح من خلال تركّز عمليات تمويله ضمن الصيغ القائمة على المديونية على اعتبار أنها الأكثر طلباً لتمويل الاستثمارات، والأنسب لتمويل رأس المال الثابت والتغير في المخزون، والمسهل لآليات التجارة الخارجية المحققة لاسترداد السلع الإنتاجية والأولية والنصف مصنعة. والسبب الجوهري لهذا التوجه كون هذه الصيغ أكثر توليداً للأرباح، إضافة إلى سهولة التعامل، وقلة المخاطر التي قد تتخللها مقارنة بالصيغ الأخرى.

\* من خلال تحليلنا للنسب وقياسنا لمؤشرات الأداء المالي سجلنا أن هامش الربح المرتفع يتحقق من خلال صيغ الملكية، على وجه الخصوص صيغتي المشاركة والمضاربة، إلا أن بنك قطر الإسلامي يميل إلى الصيغ المديونية، ونفسر هذا المنحى كون صيغ المشاركة والمضاربة تُستخدم في التمويل طويل الأجل والمشاريع الكبرى والتي يصعب على المستثمر الحصول على الأرباح في الوقت الذي يريده، وكونها أكثر عرضة للمخاطر، وبطيئة الدوران فيما تعلق بالسيولة.

\* ارتكز مصدر الأرباح في بنك قطر الإسلامي (QIB) على الصيغ التمويلية قصيرة الأجل (المراجحات والمساومات) والذي بلغ معدل توليد الأرباح فيها ما يتجاوز 50% من إجمالي الإيرادات الناتجة عن صيغ التمويل.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

\* ضرورة التنوع في مجال النشاط البنكي الإسلامي والصيغ المطبقة في إطار عمله، مع الأخذ بعين النظر الآثار الاقتصادية المترتبة عن كل صيغة، مع ضرورة تنشيط الابتكار في مجال الصكوك والأوراق المالية الإسلامية بما يتناسب مع متطلبات الأوضاع الاقتصادية الداخلية والخارجية.

\* ضرورة إيلاء الأهمية لدور اللجان الشرعية، ومساهمتها في توجيه عمل البنوك الإسلامية لتحقيق الأهداف الاجتماعية، وتفعيل دوره في مجال المسؤولية الاجتماعية.

## صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على توليد الأرباح في البنوك الإسلامية

الهوامش والمراجع:

1. زياد عبد الحليم الذبية، مدى تطبيق النظام المتوازن الأداء (BSC) في المصارف التجارية اليمنية دراسة تطبيقية على المصارف التجارية اليمنية، مقال منشور في مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 9، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2011، ص ص 139-168.
2. عبد الرحمن حمود المشهداني، قياس وتقويم عائد ومخاطر صيغ التمويل الإسلامي: دراسة مقارنة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 19، العدد 70، دمشق 2009، ص ص 78-95.
3. أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية دراسة تطبيقية على بنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير في إدارة الأعمال كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا، 2010.
4. عبد الحميد محمد المطيري، أثر دوران العالين على الأداء المالي دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
5. عبد رتيبة بركيبة، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، خلال الفترة (2007-2012)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013-2014.
6. عمر محمد فهد شيخ عثمان، بعنوان "إدارة الموجودات/المطلوبات لدي المصارف التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، 2009.
7. أحمد ياسين محمد الجعافرة، مدى استخدام في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن "دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية"، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
8. شوقي بورقية، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، تفرغ علمي بمركز الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص ص 1-18.
9. أحمد حسين أحمد المشهراوي، تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى عام 2001، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، نوفمبر، 2003.
10. عبد اللطيف طيبي، التطبيقات المتميزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي من منظور العائد والمخاطرة - نموذج بنك البركة الجزائري - مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة /الجزائر، 2008/2009.
11. الموقع الرسمي للبنك، أدوات التمويل الإسلامي المعتمدة في بنك قطر الإسلامي.

<http://www.qib.com.qa/ar/footer/islamic-banking/islamic-banking-tools.aspx>